الفصل التاسع

الديمقراطية

تعددت الآراء بخصوص الديمقراطية. فهل يوجد نظام ديمقراطي مثالي يضمن حقوق الأقليات؟ وهل الأنظمة الحديثة المتطورة الراعية للديمقراطية في العالم المعاصر هي أنظمة ديمقراطية؟.

لا يكفي أن نطلق الشعارات باسم الديمقراطية، فالديمقراطية هي سلوك يضمن تكافؤ الفرص، وتأمين العدالة للجميع، دون تمييز بين معتقد أو طبقة أو عرق. فمن أبشع الأمور تصنيف الناس حسب الأدوار، أو حسب المعتقد، فهذا مهين.

ثمة فضائل عديدة للديمقراطية؛ ولكن من المؤكد أن الديمقراطية في شكلها المعاصر لا تحل المشاكل في المجتمعات، لأنها تحمل في وجهها الآخر صورة للاستبداد، وهذه الخطابات المتناقضة باسم الحرية والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان لا تمثل إلا غطاءاً للهيمنة.

" يصف **نلسون مانديلا** في سيرته الذاتية (مسيرة طويلة إلى الحرية) (long walk to freedom) كيف كان متأثراً في صباه برؤية الطبيعة الديموقراطية لإجراءات اللقاءات المحلية التي تُقام في بلدته الأفريقية: "كان كل شخص يريد الكلام يتحدث، كانت تلك هي الديمقراطية في أنقى صورها. ربما كانت ثمة تراتبية في الأهمية بين المتكلمين، لكن كان كل

شخص يُستمع إليه، الرئيس والرعية، المحارب ورجل الطب، والبقال، والمزارع، صاحب الأرض، والعامل الزراعي."[170]

وكما في هذه البلدة الأفريقية كذلك في تاريخ الفكر المسيحي والإسلامي شواهد كثيرة على حرية الرأي، وهذه الحرية موجودة في القرآن والإنجيل قبل أن توجد في عصر الحداثة، وعند فرق العباد والرهبان كان هناك أرقى أشكال الديمقراطية. وليست الديمقراطية هذه الشعارات التي ترددها الحداثة، وليس من المقبول القول بأن الديمقراطية في العالم تقتصر على بعض الدول دون سواها.

والأمثلة لا تعد عن ديمقراطيات كانت سائدة عبر التاريخ الطويل للحضارات الإنسانية، والديمقراطية هي حضارة الكلمة ينبغي أن يغلب فيها التشاور العاقل على الحساب الانتهازي، وعلى عنف الغرائز، وللسياسي الديمقراطي أن يضع الحدث أمام المعاينة والتحليل، قبل أن يحكم من منطلق فئوي ذاتي، وعليه أن يترك الباب مفتوحاً للحوار. والسياسي الذي يرضى بالسياسة وحدها لا يكون سياسياً حقاً، كما أن المفكر الذي يكتفي بالفكر لا يكون مفكراً حقاً.

" ونلاحظ في الجانب التطبيقي لهذا النوع من الحرية في الإسلام تاريخ الدعوة في الإسلام ورجالاتها، الذين كانوا يفتحون قلوبهم وأفكارهم وندواتهم ومساجدهم على الأفكار المضادة، التي تصل إلى حد الإعلان عن الإلحاد بكل صراحة، كما ينقل لنا ذلك تاريخ الإمام جعفر الصادق عليه السلام، الذي كان يقيم ندوات الحوار مع الزنادقة في بيت الله الحرام ويمنحهم حرية الكلمة من دون ضغط أو إكراه أو محاولة لإثارة الغوغاء بين المتدينين المتحمسين ضدهم، إيماناً بأن الحرية الموجهة هي السبيل الوحيد للوصول إلى

---

[170] الهوية والعنف، عالم المعرفة، ص 66.

الإيمان ، ولقوة الفكر الجديد. وينقل لنا بعض ذلك تاريخ الخلافة العباسية، في عصر المأمون الذي عقد للإمام علي بن موسى الإمام الثامن من أئمة أهل البيت، ندوة مفتوحة أقام فيها الحوار الحر الشامل مع أهل الفرق والديانات والملل المختلفة في إطار من الحرية والتسامح الرائع المطلق." [171]

هذه الديمقراطية العربية سبقت بعهود ما يسمى ديمقراطية اليوم التي تقوم بتشويه صورة العرب. "ويمكن نقل ما ذكرته صحيفة تشرين من أن الكثير من وسائل الإعلام الغربية كما تقول الباحثة "هونكة" تصور العرب بأنهم رعاة ماعز بثياب مهلهلة. وتذكر الصحيفة أن الباحث السويسري "ريتوبيت" يشير إلى قاموس .Thesaurus Merriam Webster يعرف لفظة عربي كما يلي: متشرد – عاطل عن العمل – إنسان بلا هدف – متسكع – غشاش – نصاب – قاطع رقاب. وفي موسوعة أوكسفورد المرجعية للأطفال يتم تعريف العربي على النحو التالي: هو صاحب دكان مكار يكمن في دكانه كي يقنع زبوناً غربياً بشراء سجادة بضعفي ثمنها الأصلي، هو عامل يرتدي ثياب رثة، ينام في الشوارع، وهو فلاح يركب حماره ويترك زوجته تسير خلفه بثيابها السوداء حاملة جرة فوق رأسها." [172]

فإذا كانت الديمقراطية تعني قبول واحترام الآخر، فهل هذا القبول موجود في المجتمعات التي تدعي أنها تعبر عن ديمقراطية صادقة وحقيقية. "فالغرب بدعواه أنه مركز الحضارة الديمقراطية؛ لم يمنع إنتاج العنصرية والحروب الدينية والقومية والاستعمارية والنظم الفاشية والحروب الكونية التي جعلت هذه المجتمعات الديمقراطية تتفوق على وحشية الإنسان البدائي في الإبادة والتدمير، ولم تمنعها من أثرة الرأسمالية المتوحشة التي جعلت وتجعل (20٪)

---

[171] الإسلام ومنطق القوة، ص، 119.

[172] قضية الإرهاب بين الحق والباطل، ص، 18.

من البشر هم سكان الشمال الأوروبي الديمقراطي يستأثرون ب (86٪) من خيرات العالم، تاركين (14٪) من ثروات العالم ل (80٪) من السكان، ولم تمنع التطبيقات الغربية للديمقراطية من أن تكون التجارة الأولى تجارة السلاح، تليها تجارة المخدرات، تليها تجارة الدعارة." [173]

" وتحت شعارات تحسين النسل قامت في بعض الديمقراطيات الصناعية محاولات للحد من نسل الأشخاص الذين يوضعون في منزلة دنيا على أساس ذكائهم أو هويتهم الثقافية أو العرقية أو أي معيار آخر. ولقد أجريت في الولايات المتحدة عمليات تعقيم بدون إعلان أو موافقة لنحو ستين ألف امرأة من أكثر العناصر المقهورة اجتماعياً بدعوى التخلف العقلي، وتم ذلك بتأييد من العلماء الوطنيين والقادة التقدميين خلال العقدين الثالث والرابع من القرن العشرين، ولكن هذا العمل استمر في مستشفى واحد من مستشفيات الدولة على الأقل حتى عام 1960. وهناك حالياً حوار قوي يركز على المتخلفين عقليا أو المصابين بأمراض عقلية لإقناعهم بقبول تنظيم الأسرة طوعاً. ولئن كان قسم الصحة العقلية في منظمة الصحة العالمية قد أحجم لأسباب سياسية عن التورط في هذا الموضوع، إلا أن بعض مكاتب المنظمة التي تعمل مع الهيئات غير الحكومية قد اهتمت به." [174]

وإذا كانت الديمقراطية تعني انتخابات حرة ونزيهة هذا يعني أن يستطيع كل من لديه الكفاءة اللازمة لإدارة شؤون البلاد أن يترشح في الانتخابات، ولكن الواقع عكس ذلك تماماً فإن أصحاب الكفاءة والخبرة والنزاهة لا يمكنهم خوض الانتخابات إلا إذا كانوا من أصحاب الثروات، فالسياسة مكلفة للغاية ولا سيما في الولايات المتحدة الدولة التي تُصنف الأولى من حيث الديمقراطية. "

---

[173] دور الإعلام في التغيير والحراك الجتماعي، ص 103.

[174] تقنيات الطب البيولوجية وحقوق الإنسان، ص 69.

ففي الترشح للانتخابات الرئاسية للعام 2000 جميع المتقدمون للترشيح أنفقوا ما يزيد عن بليون دولار، وهو أكبر مبلغ للترشيح في الولايات المتحدة، وكان المبلغ الذي أُنفق عام 1996 على انتخابات الكونغرس 651 مليون دولار، وانتخابات مجلس النواب ومجلس الشيوخ النصفية في العام 1998 تزيد على بليون دولار، أي سبعة أضعاف ما أُنفق على انتخابات العام 1978، ويكاد يكون هذا ضعفي ما أُنفق في العام 1992، ومعدل تكلفة انتخاب الفرد في مجلس الشيوخ ستة ملايين دولار، وهذا يعني أن على كل عضو في مجلس الشيوخ أو كل مرشح فاشل أن يجمع ما معدله 2750 دولاراً كل يوم من السنوات الست – مدة عضويته- ليسدد هذه التكاليف. إن الوصول إلى وظيفة سياسية منتخبة في الولايات المتحدة هي الآن تكاد تكون مقصورة على الأغنياء حقاً."[175] وهل الديمقراطية تعني فرض عقوبات على الدول كالعقوبات التي فُرضت على العراق مثلاً، حيث كان الفقراء هم أكثر المتضررين. "وقد اعترفت وكالات الأمم المتحدة بأن ما يصل إلى خمسة آلاف طفل ماتوا من سوء التغذية وتراجع الخدمات الطبية، كما أن نحو مليون عراقي ماتوا منذ العام 1991 كنتيجة غير مباشرة للعقوبات المفروضة من بلد يبشر بحقوق الإنسان على المسرح الدولي، وهذا البلد يتجاهل التقارير التي تتحدث عن انتهاكات الحقوق في سجونه."[176]

وهل الديمقراطية تعني طمس وإخفاء معالم الأقليات وإهمال حقوقهم. على سبيل المثال: " عندما جاء دور التصويت على مسودة إعلان حقوق السكان الأصليين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يوليو 2006 تبنته

[175] السيطرة الصامتة، ص، 110- 111.

[176] السيطرة الصامتة ص 90.

ودعمته الدول النامية في مقابل اعتراض كثير من البلدان الغربية بما فيها الولايات المتحدة، وكندا، ونيوزلاندا، وأستراليا." [177]

مع العلم أن مساندة التنوع العرقي توسع الحرية، وتعزز الحقوق الإنسانية، وتقلل من خطر العنصرية، وتعمق الديمقراطية. وإذا كانت التعددية الثقافية معترف بها وهي من ضمن شرعة حقوق الإنسان فلماذا تُنتهك هذه المواثيق الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة. " والنقطة المرجعية لهذا التغيير العام هي أحد شروط العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (ICCPR) الذي أعلنته الأمم المتحدة في العام 1966، حيث يرد في البند رقم 27:" في الدول التي توجد فيها أقليات عرقية أو دينية أو لغوية فإن الأشخاص الذين ينتمون إلى مثل هذه الأقليات لا يُنكر حقهم في الاجتماع مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم، والاستمتاع بثقافتهم الخاصة، وممارسة طقوس دينهم الخاص أو استخدام لغتهم الخاصة." [178]

ووفقاً لليونسكو حقوق الأقليات هي جانب أساسي من حقوق الإنسان. والدولة هي السلطة التي تعمل على تنظيم أمور المواطنين، مثل تنفيذ القوانين وتشريعها، وتحقيق العدالة والأمن، وحماية الاقتصاد، فالدولة وجدت لتحقيق كل ما يؤمن مصالح كل الشعب. والدولة لا تكون دولة ديمقراطية إلا إذا حظيت بموافقة كل الأفراد عليها. ولكن حين لا تعطى هذه الحقوق بالتساوي، فتبقى معظم الأقليات مهمشة، لا يكون هناك ديمقراطية.

" ولا تحمي الأنظمة الديمقراطية الحديثة الحق بالحياة، معظمها يحمي الحياة إذا تعرضت لاعتداء جسدي وبعض هذه الأنظمة كالنظام الأمريكي يعتبر أن من واجبات الحكومة تأمين الحماية الجسدية للمواطن عبر إنشاء مراكز

[177] السيطرة الصامتة، ص 27.

[178] أوديسا التعددية الثقافية، ص 54.

الإطفاء، ودوائر الشرطة لكن على المواطن أن يتحمل وحده وزر التفتيش عن عمل شريف وقوتٍ كافٍ وعناية طبية لائقة." [179] وإذا كنا نتحدث عن الديمقراطية وإعطاء الحقوق للمواطنين يصبح من واجب أي حكومة تأمين العمل والعناية الصحية والطعام لكل المواطنين، لكن من الواضح أن المواطن الأمريكي لا يتمتع بكامل الحقوق التي تقوم عليها المبادئ الديمقراطية، فالمواطن الأمريكي يبذل كل جهوده لتأمين هذه المتطلبات الحياتية من غذاء وعلاج وهو لا يملك الحرية في اختيار العمل الذي يحب بل هو مجبر على عمل كل ما بوسعه للحفاظ على عمله الذي يقوم به خشية أن لا يجد غيره، مثلاً:"العاملون في صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة ينتخبون ممثلين عنهم مؤيدين لزيادة ميزانية السلاح كي تبقى لهم وظائفهم لأن حق العمل ليس محمياً في الولايات المتحدة، وهم لا يستطيعون المخاطرة بوظائفهم خشية عدم إيجاد غيرها." [180] حتى ولو كانت زيادة ميزانية السلاح تأتي على حساب حرمان الطبقة العاملة من أمور أهم من السلاح ومن الواضح أن الإنفاق العسكري الأمريكي لا يضاهيه إنفاق أي دولة في العالم.

والسؤال هنا إلى أي مدى تتوافق سياسة الديمقراطية والسياسة الداعية لتأمين حقوق الإنسان مع هذا الكم من السلاح وضد من سيستخدم هذا السلاح ؟ هل سيستخدم ضد كائنات غير بشرية آتية من العالم الآخر، ومن هي هذه القوى الشريرة بنظر أمريكا المسالمة.! وهل الديمقراطية تتحقق بأفكار يطلقها رؤساء أمريكا : "فقول الرئيس جورج بوش الأب في أوائل التسعينات "إن القرن القادم ينبغي له أن يكون أمريكياً" هو امتداد لقول الرئيس روزفلت في الأربعينات "إن قدرنا هو أمركة العالم" ولا يختلف عنه الرئيس نيكسون

[179] الجوع في العالم، ص 105.

[180] الجوع في العالم ص 164.

الـذي يقـول "يجـب علـى أمريكـا أن تقـود العـالم" [181] " إن النظـام العـالمي الجديـد بمفهومـه الأمريكـي لم يسـتطع إقامـة عـالم مسـتقر آمـن، إنمـا تميـز بسياسـات القـوة والمنافسـة القوميـة والتـوترات الأثنيـة والعرقيـة، وهـذا مـا جعـل العديد مـن الـدول يعـاني غطرسـة القـوة الأمريكيـة فعلـى سـبيل المثـال: فرضـت الحكومـة الكنديـة في اتفاقيـة التبـادل التجـاري الحـر بينهـا وبـين الولايـات المتحـدة علـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة اسـتبعاد كـل الصـناعات الثقافيـة والإعلاميـة. وفي فرنسـا هنـاك إجمـاع علـى اتخـاذ كـل الإجـراءات الكفيلـة بحمايـة اللغـة والثقافـة الفرنسـية مـن التـأثير الأمريكـي، ولـذلك يـدرك بعـض المفكـرين والباحثين أنه لا الحلفاء الأقربون للولايات المتحدة، ولا الأمم المتحدة وأجهزتهـا سـيقبلون في المسـتقبل قـرارات وتـدابير الولايـات المتحـدة". [182] وهـل الديمقراطية تتوافق مع التصلب الأمريكي تجاه الأزمات التي توجهها سوريا، البلد الذي كان يصنف من الدول الأولى من حيث الأمان، فكل ما يحصل مؤخراً من مآسي ودمار هو بسبب إصرار أمريكا على إدانة سوريا، رغماً عن الملايين الذين وقفوا في وجه هذه الإدانة.

ولكـن رغـم الجهـود التـي تبـذلها أمريكـا للتـأثير علـى قـرارات الـدول الكـبرى ورغم محاولاتها لخلق انشـقاقات بـين الـدول بغيـة إضـعافها والسـيطرة عليهـا لـن تـتمكن مـن تحقيـق مآربهـا مـثلاً: " تلعـب الولايـات المتحـدة الأمريكيـة دوراً مساعداً بدفع الصين واليابان بعيداً عن بعضهما بعضاً ، ويعتقد المتشددون في واشنطن أن أمريكا تستفيد من إفساد العلاقة الصينية اليابانية ، ولكن في المدى البعيد لا يساعد النزاع بين الصين واليابان أحداً حيث أنه يسبب عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي في آسيا." [183]

---

[181] عالم الفكر العدد 31،ص 15.

[182] مجلة عالم الفكر العدد 31 ص 16.

[183] مجلة الثقافة العالمية، الكويت، العدد 157، ص 195.

وهل الديمقراطية الحديثة ساهمت في تقليص المسافة بين الأغنياء والفقراء في العالم والأمثلة كثيرة على ذلك: " يستهلك الفرد في أمريكا الشمالية خمسة أضعاف ما يستهلكه الصيني، وثلاثين ضعف ما يستهلكه الفرد في الهند، ولم يشهد التاريخ الحديث مثل هذه الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء، ولا مثل هذه الأعداد من المستبعدين أو الذين لا نصير لهم، فهناك 450 مليون أمريكي لا يتمتعون بالتأمين الصحي، وفي لندن يترصد الذين يغسلون زجاج السيارات متأبطين مساحات وحاملين دلاء من المياه القذرة السائقين عند إشارات المرور، أما في مانهاتن فيفتش أُناس في الحاويات عن علب المشروبات الفارغة مقابل خمسة سنتات ثمن العلبة الفارغة. وفي الوقت الذي يُنفق فيه الأمريكيون سنوياً ثمانية بلايين دولار على مواد التجميل، لا يجد فيه العالم تسعة بلايين دولار لتوفير ماء الشرب النظيف والمرافق الصحية. وقد ارتفع دخل أفقر العائلات الأمريكية خلال السنوات العشر التي بدأت في العام 1988 إلى أقل من واحد في المائة، بينما قفز إلى 15٪ لخمس أغنى الأغنياء. وعلى الرغم من انخفاض أرقام العمال العاطلين عن العمل في تلك البلاد فإن 11 مليونا من العمال الأمريكيين العاملين، وطفلاً واحد بين كل خمسة أطفال أمريكيين هم في عداد الفقراء." [184]

لم تكن الديمقراطية هدف السياسة الأمريكية، الهدف كان المصالح التجارية، وحين تصطدم الإدارة الأمريكية بمعوقات تعيق عمل شركاتها وتقلص أرباحها في أي دولة، فإنها ستعمل على الإطاحة بأنظمة هذه الدول، فالحكومات الأمريكية تضع دائماً مصالح شركاتها على أول سلم مخططاتها. مثلاً: " في العام 1954 أسهمت الولايات المتحدة في الإطاحة برئيس حكومة غواتيمالا المنتخب يعقوب أربنز بعد أن انتزع ملكية 80٪ من مزارع

[184] السيطرة الصامتة، نورينا هيرتس، عالم المعرفة، العدد 336، ص 12- 15.

tiquisate and bananera التي كانت تمتلكها في ذلك الحين شركة الفواكه المتحدة الأمريكية، وكانت حكومة arbenz الإصلاحية قد انتزعت هذه الممتلكات انتقاماً من الشركة الأمريكية التي لم تكن تعيد استثمار شيء من أرباحها أو توزعه في غواتيمالا. وفي العام 1964 شجعت الولايات المتحدة السياسيين خوزيه ماغاليس بينيتو، وأمبيرتو دي آلينكار كاستيلو برانكو، اللذين كان يناصرهما الجيش في محاولتهما الناجحة لقلب حكومة البرازيل التي كانت منتخبة ديموقراطياً، والتي كانت سياساتها الاقتصادية غير مقبولة لدى واشنطن لأنها كانت ذات توجهات يسارية، ففرض النظام الجديد على البرازيل حكماً عسكرياً طيلة عشرين سنة، وخلال هذين العقدين كانت الولايات المتحدة أفضل شريك تجاري لهذا النظام. واجتذبت البرازيل استثمارات من الولايات المتحدة أكثر من أي بلد آخر في أمريكا اللاتينية... والأنظمة السلطوية (التسلطية) كتلك القائمة في الفيليبين والتشيلي وجنوب أفريقيا لم تكن ديموقراطية، وكثيراً ما كانت تضطهد شعوبها بقسوة وعنف، وكانت عادة فاسدة، ولكن لأنها تشارك في الإيمان الأمريكي بأنظمة الاقتصاد المفتوح، فقد كان سائغاً لأمريكا أن تعمل معها... ومن الواضح إذ عندما تتحدث الولايات المتحدة عن نشر الديمقراطية فإن ما تعنيه حقاً هو نشر ما يروق لها من الديمقراطية الليبرالية." [185]

[185] السيطرة الصامتة، ص 93- 94.

آراء حول الديمقراطية

أفلاطون كره الديمقراطية، وكما يرى فهي تنزلق دوماً نحو العنف لغياب الوازع، فيحتقر الأبناء آبائهم والطلاب معلميهم. والحكم الصحيح هو الذي تحكمه النخبة الفاضلة: يقول أفلاطون:" لقد أمعنت النظر في معترك الحياة السياسية وانتهى بي المطاف أن أتبين بوضوح أن جميع أنظمة الحكم الموجودة الآن، وبلا استثناء أنظمة فاسدة فدساتيرها لا يمكن إصلاحها إلا بمعجزة، ولقد استفحل فساد التشريع والأخلاق العامة بصورة مخيفة، بحيث أصابني الدوار في النهاية أمام هذا الاضطراب السافل وأنا الذي كنت في النهاية مفعم النفس بالحماسة للحياة السياسية." [186]

روسو يتساءل: ما الحكومة التي يمكنها أن تضمن حقوق كل الشعب، وهو يدين الحكومة الديمقراطية ويعتبرها حكومة سيئة، ويقول لا توجد مطلقاً ديمقراطية حقيقية، ولا يمكن أن توجد أبداً، فلا يمكن أن نتصور حكومة مكونة من عدد من الوزراء يساوي عدد المواطنين، ليكون كل مواطن يمارس السلطة التنفيذية، ولا يمكن أن نتصور أن تجمع كل الشعب للتصويت على القوانين العامة. فالديمقراطية الحقيقية هي حين يمارس الشعب السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وهذا يعني دمج السلطات أي حكومة مباشرة. ولا تكون الإرادة حقيقية عامة إلا إذا منعنا تدخل المفاهيم الخاصة، وخاصةً تلك المكونة من خلال مجتمع جزئي مثل جمعية أو حزب، أو عصبة، لأن تدخل هذه الآراء سيكون على حساب المجتمع الكبير، أو الكيان السياسي، أو صاحب السلطان الذي انتخبه الشعب. فالسيادة عند روسو مطلقة، كما إن

[186] الطاغية، ص 137.

الطبيعة تعطي سلطة مطلقة كاملة للإنسان على كل أعضائه فإن الميثاق الاجتماعي يعطي الكيان السياسي سلطة مطلقة على كل أعضائه. روسو يعترف بوحدة السيادة ولا يجوز تقسيم السيادة إلى سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية، وحين تُقسم السيادة تقضي على صاحب السلطان والعصمة. فصاحب السيادة هو مكون من أفراد انتخبوه ولا يمكن أن تكون له مصلحة ضد مصالحهم. ومن المستحيل أن يريد الكيان إيذاء أعضائه. الحرية عند روسو تعني التمسك بالقانون، وبفضل القانون تصبح التبعية ليس لأفراد بل لأشياء، فالقانون وحده يعبر عن الإرادة العامة، والإرادة العامة تعني الشعب، إذاً يصبح الشعب صاحب السيادة.

والديمقراطية حسب أرسطو أقرب ما تكون إلى الفوضى حيث يصبح كل فرد حراً في سلوكه وتصرفاته ولا يردعه رادع ، كما في الأسرة عندما يكون رب الأسرة ضعيفاً يستطيع كل فرد من أفراد الأسرة أن يسير على هواه، والديمقراطية بنظر أرسطو ضرباً من طغيان الدهماء واستبداد العامة، فالديمقراطية الأثينية أعدمت شيخ الفلاسفة سقراط.

أفلاطون يرى أن :"الديمقراطية تدمر نفسها بنفسها عندما تصل إلى حدها الأقصى فتنقلب إلى فوضى وبدلاً من أن يحكم الشعب نفسه بنفسه نرى حكم الجماهير أو الغوغاء الذي هو بحر هائج يتعذر على سفينة الدولة السير فيه، لأن كل ريح من خطابة أو شعوذة من جانب الخطباء تحرك المياه وتعطل طريق السير وتكون النتيجة أن يقفز الطاغية إلى كرسي الحكم لكي ينقذ البلاد من الفوضى وهكذا تنشأ الحكومة الاستبدادية." [187] " ظاهرة التلاعب بمشاعر الجماهير والسيطرة على الشعب باسم الشعب وباسم الديمقراطية، ظاهرة قديمة قدم الديمقراطية نفسها. وهذا التخوف جعل

[187] الطاغية ص 144

أفلاطون في القرن الرابع يرفض الديمقراطية، ويعتقد أنه من السهل تحويلها إلى فوضى؛ وهذا ما جعل **جون ستوارت مل** و **أليكس دي توكفيل** في القرن التاسع عشر يتحدثان عن طغيان الأغلبية؛ إذ يرى **مل** مثلاً أن "طغيان الأغلبية" أصبح الآن يندرج بصفة عامة بين الشرور التي ينبغي على المجتمع أن يحترس منها، فهذا الضرب من الطغيان أدهى وأمر من كثير من ضروب الاضطهاد السياسي ثم يقول:"فإنه لا يكفي حماية الفرد من طغيان الحاكم وإنما الحاجة ماسة إلى حمايته من طغيان الرأي العام، والشعور السائد، وميل المجتمع لفرض الآراء والمشاعر على الفرد الذي يرفض قبولها." [188]

مارتن لوثر يشن حملة عنيفة على الشعب: "لو كان لا بد لنا من معاناة الألم فخير لنا أن نعانيه على يد الحكام أفضل من أن نعانيه على يد رعاياهم ذلك لأن الرعاع لا يعرفون الاعتدال، ولا يعرفون أن كل فرد من الغوغاء يثير من الألم أكثر مما يثيره خمسة من الطغاة. ولهذا كان من الأفضل أن نعاني الألم من الطاغية، أو من الحاكم المستبد بصفة عامة، عن أن نعانيه من عدد لا حصر له من الطغاة الغوغاء. ومهما كان حكم الطغيان والتوحش والأعمال العنيفة اللامعقولة التي يمارسها أي حاكم سيء لا يمكن أن تبلغ من السوء ما يبلغه حكم الغوغاء. - ويصف لوثر الشعب بعبارات بالغة السوء – "فكما أن الحمار يريد أن يتلقى الضربات، كذلك يريد الشعب أن يكون محكوماً بوساطة القوة، إن الله لم يعط الحكام "ذنب ثعلب" يستعمل في رفع الغبار، وإنما أعطاهم سيفاً، لأن الرحمة ليس لها دور في مملكة العالم – التي هي خادمة لغضب الرب ضد الأشرار وتمهيد عادل لجهنم والموت الأبدي." [189]

---

[188] الطاغية ص 104.

[189] الطاغية ص 208.

متى تُمنح الحرية

"ستيوارت مل" يقول: لا يجوز منح الحرية لدولة قبل أن يتهيأ الناس فيها وتكون لديهم القدرة على تحسين أوضاعهم بالمناقشات الحرة على قدم المساواة. "المجتمعات المتخلفة تحتاج إلى القصر ولهذا فإن نظام الاستبداد مشروع كنمط من أنماط الحكم في حكم الهمج والبرابرة شريطة أن تكون الغاية المنشودة هي إصلاحهم ".

والحل لمشكلات الشرق في فكر **جمال الدين الأفغاني** لا يكون إلا بوجود الحاكم المستبد العادل الذي يحكم بالشورى ويعمل على نشر المعارف بين جميع الأفراد ومتى عمت المعارف اتحدت الكلمة واجتمعت القوة. " إنما العمل العظيم إنما يقوم به سلطان قوي قاهر، يحمل الأمة على ما تكره أزماناً حتى تذوق لذته وتجني ثمرته... ولا يحيا الشرق بدوله وإماراته إلا إذا أتاح الله لكل مواطن منهم رجلاً قوياً عادلاً يحكمه بأهله على غير التفرد بالقوة والسلطان.

إن الحكومات التي لا تنظر إلى التوجه الإنساني قبل التوجه المالي هي حكومات فاشلة ولن تحقق المكاسب للوطن، فالتنمية تعتمد بالدرجة الأولى على نشر القيم والمعرفة، فالمعرفة أساس النظام والنجاح والتطور والصحة ولا شيء يتحقق من غير المعرفة. فالفقر قد لا يكون سببه غلاء المعيشة أو عدم وجود فرص عمل، بل قد يكون سببه تدني مستوى الوعي، فتقدم المجتمع يتوقف على مفكريه، والعنف يدخل مباشرة من باب الجهل.

هل وجود الرادع ضروري للحد من الميول؟

هوبز يبرر الحاجة إلى الترهيب والقوة حتى لا يفعل كل إنسان ما يحلو له، فالحرية المطلقة دون وجود رادع أمر فظيع. هوبز يرى أن الحرية المطلقة للأفراد عقيمة فحين يمتلك الإنسان الحق بأن يفعل ما يشاء فإن كل فرد سيفعل ما يشاء، ولكن ما يُريح بعض الأفراد لا يُريح الآخرين، وإذا كان على كل فرد أن يتحمل ما يُعجب غيره هذا يسبب له الضيق وعدم الأمان، وإذا امتلك كل واحد من الناس الحق على كل شيء فإنه لا يستطيع أن يتمتع بأي شيء، ففي الطور الأول أو الحياة الطبيعية البدائية كان كل إنسان يستطيع أن يسلب أو يقتل أي إنسان آخر، ولهذا السبب كان لا بد من مواثيق اجتماعية لتأمين الحماية للأفراد. وهذه المنافسة بين البشر وعدم الثقة بينهم، والرغبة الجامحة عند بعضهم في المجد والشهرة تكون نتيجتها الحرب الدائمة. ولا يمكن أن تتحقق العدالة إلا بوجود حاكم قوي يستطيع بقوته أن يحقق العدالة والمصلحة العامة.

لو تُرك الإنسان على سجيته دون رادع سوف ينجر بسهولة باتجاه كل ما يحلو له، غير عابئ بما ستسببه هذه الميول من مشاكل وأزمات. خاصةً أن المجتمعات البشرية هي مجتمعات مفتوحة تتسرب إليها العادات بالتدريج، وبالتالي هناك عادات جيدة وعادات سلبية، والاتجاه السلبي يتمثل بتعلم الجريمة والنصب والاحتيال أو ما شابه. وهذا الانفتاح يدفع باتجاه العادات المستجدة دون معرفة مدى توافقها مع فكر المجتمع. والتطوير الإيجابي يكون من خلال التوعية وإعمال العقل والتأمل، أما التطوير السلبي فيكون من خلال الغرائز والمحاكاة ، دون اللجوء إلى العقل والمنطق. **كانط** يعتبر أن السلوك الأخلاقي هو ما يتفق مع العقل، والسلوك الأخلاقي لا يقوم على الدوافع

والميول بل على إرادة العاقل. **سبينوزا** يعتبر الإنسان حراً بقدر ما يهتدي إلى العقل، والواقع أن الأفراد الذين تسيطر عليهم الشهوة لا يستطيعون أن يروا أو يفعلوا ما تتطلبه المصلحة الحقيقية، بالنسبة إلى سبينوزا فإن كل كائن حي سواء كان إنسان أو حيوان يتصرف وفق طبيعته وغاية الإنسان أو أي كائن آخر المحافظة على وجوده، ولكن المشكلة أن معظم الناس تعيش وفق قانون الرغبة والشهوة وليس وفق قوانين العقل، فالعقل الإنساني هو من ينظم حياة الناس، أما الغرائز فلا تحقق الحماية على الإطلاق. القديس **توما الأكويني** اعتبر أن شهوات الإنسان هي الأصل في غالبية الجرائم؛ وللدين الصادق أثر مهم في حياة الأفراد، فهو يحد من ارتكاب الجريمة وارتكاب المعصية، ولا بد من قوانين صارمة تعمل على ضبط السلوك. والفرد الذي يخرج عن قوانين الجماعة يُعتبر شاذاً، فالمجتمع قائم على القيم التي تمد الإنسان بالقوة وتجنبه الوقوع في الخطأ.

ولكن ما طبيعة الحكومة القادرة على تكوين الشعب الأكثر فضيلة؟ وهذا السؤال يضع **روسو** أمام سؤال آخر وهو ما الحكومة التي بطبيعتها تلتزم بالقانون وما القانون؟. روسو لا يعتبر القانون ميثاق خضوع فالقانون يعبر عن الإرادة العامة إرادة كامل الشعب، وهذا يعني أن الشعب هو صاحب السيادة وليس شخص الحاكم.

ونظام الدولة الذي يراعي مصالح الشعب لا تُعتبر إطاعة أحكامه نوعاً من العبودية بل حرية لشعبه. ويجب على الجميع إطاعة الحاكم الذي يعمل وفق المصلحة العامة. ومصلحة الحاكم تقتضي أن يتصرف وفقاً لأحكام العقل، لكي يبقى في مركزه ويحبه الشعب. ولا يتحقق السلام إلا باحترام القوانين العامة للبلد وغاية الديمقراطية تخليص الناس من سيطرة الشهوة العمياء.

ومن أبرز المفكرين الذين قارنوا بين الحرية المطلقة التي كانت في الطور الطبيعي قبل وجود القوانين حيث كان الإنسان البدائي يفعل ما يشاء وبين المجتمعات المتحضرة الخاضعة لمنظومة القيم والقوانين هما **"لوك"** و**"هوبز"** لوك صور الحالة الطبيعية حين كان الإنسان يفعل ما يحلو له وكأنها الفردوس ولكن ذلك لا يمنع بالنسبة له بأن تكون الحالة المدنية والقوانين هي حالة أفضل من الحرية المطلقة.

أما "هوبز" فهو على العكس فقد صور المجتمعات قبل وجود القوانين والأنظمة كأنها الجحيم والحرب الدائمة الكل ضد الكل وكان من الضروري مغادرة هذه الحالة بإقامة المجتمع. هوبز ولد في ظروف سياسية غير مستقرة مشحونة بالخلافات لقد كره هوبز أن يعيش في هذا الجو من الخوف فيقول:"أنا والخوف توأمان" وكره الفكر الوسيط والمناقشات الدينية المحتدمة والحرب الأهلية. هذه الحرب هي التي تجعل الإنسان ذئباً وتؤدي إلى الخوف والرهبة من الموت ومن العنف، وكل فرد يريد أن يُخضع الآخر وهذه المنافسة وعدم الثقة بين الناس والرغبة الجامحة عند بعضهم إلى الشهرة العمياء تكون نتائجها الحرب الدائمة. ولا يمكن أن تتحقق العدالة إلا بوجود حاكم قوي يستطيع بقوته أن يحقق العدالة والمصلحة العامة. أما الحرية المطلقة للأفراد عقيمة فحين يمتلك الإنسان الحق بأن يفعل ما يشاء فإن كل فرد سيفعل ما يشاء وإن ما يريح بعض الأفراد لا يؤمن الراحة للقسم الآخر، وإذا كان على كل فرد أن يتحمل ما يُعجب غيره هذا سيسبب له الضيق وعدم الأمان، وإذا امتلك كل واحد من الناس الحق على كل شيء فإنه لن يستطيع التمتع بأي شيء، ففي الحالة البدائية كان الإنسان يستطيع أن يسلب أو يقتل أي إنسان آخر، وكان يتعرض بدوره للقتل والسرقة، وهذه شريعة الغابة، ولكن في المجتمع المدني يتنازل الأفراد عن جزء من حريتهم المطلقة مقابل الحماية التي يؤمنها حكم

العقل والمعرفة والرفق... وصاحب السلطان يستطيع بقوته أن يوجه إرادة الكل نحو السلم والأمن في الداخل والعون ضد الأعداء في الخارج، فالمواثيق كما يقول هوبز "بدون السيف ليست إلا كلمات". وصاحب السلطان عنده ليس المستبد الطاغية بل هو المستبد المتنور الحكيم وهو الذي يرجع إليه الأفراد بكل ثقة للدفاع عن حقوقهم.

"**مونتسكيو**" في كتابه روح الشرائع شبه الحرية بالفوضى ولا يوجد حرية مطلقة فالحرية تحتاج إلى حدود عند الشعب وعند الحاكم، وإذا كان كل إنسان يريد أن يفعل ما يشاء فهذه ليست حرية بل فوضى، وكل إنسان يفسر السياسة كما يريد فأصحاب النظام الملكي يعتقدون أن الحرية موجودة في النظام الملكي، وأصحاب النظام الجمهوري يرون الحرية في النظام الجمهوري، وبما أن كل إنسان كائن محدود الفكر فهو عرضة للخطأ أو الجهل فلا يؤخذ على الإطلاق برأي الفكر الواحد.

يحيي بن عُدي في كتابه "تهذيب الأخلاق" يرى أن الأخلاق المذمومة موجودة في كثير من الناس، فالإنسان إذا استرسل مع طبعه وتحكمت به الغريزة ولم يستعمل التمييز والفكر كان الغالب عليه أخلاق البهائم، والإنسان يتميز عن البهائم بالفكر والتمييز، والناس منقادون للشهوات ولهذا يحتاجون لمن يرشدهم لقمع الشهوات، وأخطر الناس وأحقر الناس هو الإنسان الذي لا يخجل بعيوبه، أما الإنسان الذي يتنبه لعيوبه ويحاول إصلاحها هو إنسان صالح، والذي نُبه عن عيوبه ولا يهتم لإصلاحها مع علمه برداءتها فهو يحتاج من يقمع عنده هذه الأخلاق الرديئة بالقوة، لأن هذا الإنسان يصبح أشبه بالبهائم ويصبح كارهاً لأهل العلم ومحباً لأهل الجور والملذات والمال ، وإذا تعذر عليه المال يحصل عليه بشتى الظروف الغير مشروعة، ويكون من الأفضل نفيه ومحاكمته حتى لا يضر بغيره، وعلى الإنسان إذا كانت نفسه

غضبية أن يروض نفسه ليخفف من الغضب بالابتعاد عن مجالس الأشرار وعن الحروب وحمل السلاح.

ومما يزيد حدة الأعمال العدوانية هذه الحضارة المزعومة التي تتحرر من الضوابط الاجتماعية " إن الأخلاق والضمير هما الطريقتان اللتان تحرران نزعة العدوان لدى الفرد من سلاحها. من هنا تصبح العلاقات دفاعاً ثانوياً ضد فرد عدواني بالأساس . حيث كانت تلك العلاقات بين الأعضاء الاجتماعيين ضرورية لكبح دوافعهم العدوانية الخاصة. إن غايات الحضارة في جملة إنجازاتها من العطاءات الإنسانية هي وقاية البشر من الطبيعة وتنظيم علاقاتهم المتبادلة. ومن دون الضبط تصبح العلاقات خاضعة لإرادة الفرد الاعتباطية ولإرادة الرجل الأقوى الذي يعمل لتحقيق مصالحه الخاصة وإشباع دوافعه الغريزية." [190]

" ووفقاً **لريكور** فإن السلطة تضع حداً للرغبة في اللاوعي، فاللاوعي هو ينبوع رغبة دائم ومع ذلك ليس لقوة القوة الكابتة للسلطة تاريخ، بل هي ذاتها تاريخ الفرد من الطفولة إلى سن البلوغ وهي تاريخ الإنسانية منذ ما قبل التاريخ إلى التاريخ. فيصبح مشروع فرويد عبارة عن تنسيق تاريخ تطور الفرد وتاريخ تطور العرق، وهو أصل سمات الفرد والبشرية، وبوصفها تاريخية تُنتج واسطة الكبت تطور الفرد والبشرية، وبوصفها تاريخية تنتج تواريخ القوانين والمعتقدات والأعراف في مرتبة أدنى. فالمكبوت ليس له تاريخ، لكن واسطة الكبت هي بمنزلة تاريخ.

ويرى بعض المحللين بأن الحرية اليوم باتت مصحوبة بالشذوذ والفوضى والجرائم، والأسلحة منتشرة بكثرة، ولهذا ينبغي أن تكون العقوبات رادعة. ولكن "هناك اليوم اتجاه في المجتمعات الحرة إلى تخفيف العقوبات على

[190] الأنماط الثقافية للعنف، ص 126.

المتهمين لتكون أقل قسوة، حتى أن رجال البوليس يعبرون عن شكواهم من أن المجرمين الذين لم يسبق لهم اللجوء إلى العنف، يحملون اليوم الأسلحة وهم على استعداد لارتكاب الجرائم لأن الفرق في العقوبة لن يختلف كثيراً فيما يتعلق بفداحة الجريمة. وهناك دائماً جدل ساخن بين أولئك الذين يرون أن العقوبة ينبغي أن تكون رادعة، كما هو الحال في سنغافورة. وآخرين يقولون إن مثل هذه العقوبات لن يكون لها التأثير الرادع المتصور، أما بالنسبة لأولئك الذين يفتقرون إلى الشعور الضميري فيما يتصل بانتهاك القانون الأخلاقي، فنجد أن استخدام الأسلحة وارتكاب أعمال العنف لتسهيل اقتراف الجرائم أمر منطقي، وهو ما ينتهي إلى القبض عليهم والحكم عليهم بعقوبة مشددة، لا تبدوا أنها تشكل لهم أمراً خطيراً." [191] حماية الحريات الفردية بهذه الطريقة هو استخفاف بنظام و قيم المجتمع، وما دام المجتمع يدين التعدي على الحقوق والأمن يصبح من الضروري القبول بالقوانين الصارمة التي تحقق الاستقرار والسلم الأهلي، وتحد من خطر الجريمة والعنف. " إن رؤية "**لي كوان يو**" زعيم حزب العمل في سنغافورة قد أثمرت على مدى ثلاثين عاماً، فها هي الجماعات ذات الأجناس المختلفة تعيش معاً في توافق، والشوارع نظيفة وآمنة، والحكومة العلمانية هي الأخ الأكبر تنصح مواطنيها كيف يتصرفون حتى لا يؤذوا حساسيات الأفراد الدينية، وليس هناك تسامح لأي خروج عن هذا، والنمو الاقتصادي مستمر والغذاء كافي والعملية التعليمية منظمة، والرعاية الصحية للجميع، والمكافآت تمنح لمن يستحقها. ومن جانب آخر هناك عقوبات رادعة لمن ينتهك القانون، ومن يزور سنغافورة سوف يرى لافتة حكومية تقول " مرحباً بك في سنغافورة" وبجانبها بالحروف الحمراء لافتة أخرى مكتوب عليها "تحذير ، الموت لمهربي المخدرات في ظل القانون

[191] عالم يفيض بسكانه، ص 233.

السنغافوري". وعلى الرغم من عدم وجود مشكلة مخدرات في سنغافورة، نجد أن عدداً قليلاً كل عام يتم إعدامهم من المهربين، هم عادة من اتباع بارونات المخدرات، وتُفرض غرامات قاسية لمن يشوه الشوارع أو يُلقي فيها بأي ركام ، أو يدخن في غير الأماكن المسموح فيها بالتدخين... ويعاقب من يرتكب أعمالاً شريرة بالجلد أو بالسجن، ومع ذلك نجد أن المواطنين السنغافوريين سعداء بسير الأمور في بلادهم. وإذا كنت زائراً فسوف يشرح لك سائقو سيارات الأجرة وأصحاب المحلات كيف تتميز سنغافورة بحياة أفضل كثيراً من البلدان الأخرى، وخاصة الغرب المتدهور بما فيه من معدمين في المدن، وعنف ومخدرات، وسوف تدرك أنهم على حق. وهذه الحقيقة تؤكدها مجموعة دراسات أجريت لمعرفة أكثر الدول أماناً للسفر أو السياحة في العالم فكانت النتائج تؤكد أن سنغافورة هي الدولة الأكثر أماناً في آسية ونسبة الجرائم قياساً لكل 100 ألف نسمة هو 0،38٪ ويعتبر وقوع الجرائم من الأمور النادرة. أما الدولة الثانية فهي النرويج في أوروبا ونسبة الجرائم 0،71٪ لكل 100 ألف نسمة. وإذا بحثنا عن ترتيب أكثر دول العالم التي فيها أعلى معدلات للجريمة بصفة عامة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر القائمة فالديمقراطية التي تسمح لكل مواطن حمل السلاح لم تحقق الأمان. " ووفقاً للإحصاءات الرسمية هناك حالة وفاة كل 15 ثانية في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة لأعمال العنف." [192] "وفي الولايات المتحدة هناك مناطق واسعة يتعرض فيها الأجنبي للسرقة والقتل والاغتصاب، وغالباً إلى مخاطر أخرى، ويرتكز نشاط البوليس الأمريكي على احتواء العنف، حيث يلقى بكثير من الشباب في السجون أكثر من أي بلد آخر، فهناك أكثر من مليون شاب أمريكي في السجون، من بينهم 50 ٪ من السود، رغم أن عدد المواطنين الأمريكيين

[192] عالم يفيض بسكانه، ص، 140- 162.

السود لا يتجاوز 12 ٪ من مجموع تعداد الشعب الأمريكي، ويبدوا أن التعصب العنصري قد أدى في الماضي إلى تكوين عقلية إجرامية لكثير من الشباب الأمريكي الأسود الذين حرموا من طفولة سعيدة، وتغذوا على ثقافة المخدرات والعنف والابتزاز، مع حياة عائلية تقليدية غير عادية." [193]

[193] عالم يفيض بسكانه، ص، 166.

obeikan.com